مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/20

انسحاب التحالف الدولي من العراق

تحولات المشهد الأمني ومتطلبات مرحلة ما بعد الانسحاب

جلال عبد الرزاق

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

انسحاب التحالف الدولي من العراق: تحولات المشهد الأمني ومتطلبات مرحلة ما بعد الانسحاب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الامنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الأمن والدفاع

جلال عبد الرزاق/ باحث في قضايا الأمن العراقي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة

يمثل استكمال انسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق في 30 أيلول/سبتمبر 2026 تحولاً مهماً في مسار الأمن الوطني العراقي، بعد أكثر من عقد على تشكيل التحالف عام 2014، في أعقاب اجتياح تنظيم داعش مساحات واسعة من الأراضي العراقية. وقد أسهم التحالف خلال هذه الفترة في دعم القوات العراقية عبر الإسناد الجوي، والتدريب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والدعم اللوجستي والفني، الأمر الذي ساعد على تفكيك البنية العسكرية للتنظيم وإنهاء سيطرته على المدن والأراضي العراقية.

وفي أيلول/سبتمبر 2024، توصلت بغداد وواشنطن إلى تفاهم بشأن خطة من مرحلتين لإنهاء المهمة العسكرية للتحالف في العراق. واكتملت المرحلة الأولى في نهاية أيلول/سبتمبر 2025، مع انسحاب قوات التحالف من عدد من القواعد والمواقع العسكرية في العراق الاتحادي، فيما تتضمن المرحلة الثانية استكمال الانسحاب من إقليم كردستان وإنهاء المهمة العسكرية للتحالف بصورة رسمية في 30 أيلول/سبتمبر 2026.

وقد أكدت الحكومة العراقية والقيادات العسكرية والأمنية أن هذا الموعد يمثل انتقالاً إلى مرحلة تتحمل فيها الدولة العراقية مسؤولية أمنها بدرجة أكبر، اعتماداً على قدراتها الوطنية. وفي هذا السياق، وصف المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة موعد 30 أيلول/سبتمبر بأنه «محطة استراتيجية وتحول تاريخي»، في إشارة إلى تطور

قدرات القوات العراقية واستعدادها لتولي مسؤولياتها الأمنية.[1]

ولا ينبغي، من هذا المنظور، التعامل مع الانسحاب باعتباره مجرد مغادرة للقوات الأجنبية، بل باعتباره اختباراً لقدرة الدولة العراقية على إدارة منظومتها الأمنية بصورة مستقلة ومستدامة. فالمعادلة الأمنية الجديدة لن تُقاس بعدد القوات الموجودة على الأرض بقدر ما ستُقاس بقدرتها على اكتشاف التهديدات قبل تحولها إلى عمليات، وتحويل التفوق الاستخباري والتقني إلى قدرة عملياتية فعالة.

وتزداد أهمية هذا التحدي في ضوء التحول الذي طرأ على طبيعة تهديد تنظيم داعش. فالتنظيم لم يعد قادراً على السيطرة على مدن أو مساحات واسعة كما فعل عام 2014، لكنه ما زال قادراً على تنفيذ هجمات محدودة وكمائن وعمليات استنزاف، مستفيداً من المناطق الصحراوية والوعرة والثغرات الأمنية، فضلاً عن البيئة الحدودية المعقدة، ولا سيما على الحدود العراقية–السورية.

وعليه، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً لا يتمثل في عودة داعش إلى نموذج «الدولة» الذي تبناه سابقاً، وإنما في استمرار نشاطه كتنظيم سري يعتمد المرونة العملياتية والانتشار المحدود واستنزاف الأجهزة الأمنية. وهذا يفرض على العراق الانتقال من منطق مواجهة التنظيم بعد وقوع الهجوم إلى منطق الوقاية الاستباقية القائمة على الاستخبارات والإنذار المبكر والمراقبة الدقيقة.

1. https://ina.iq/ar/security/271509-30.html

وتتطلب هذه المرحلة تطوير منظومة جمع المعلومات وتحليلها، وتعزيز الاستطلاع الجوي والمراقبة، ورفع كفاءة القوة الجوية وقدرتها على تنفيذ الضربات الدقيقة، وتحسين الدعم الفني واللوجستي، إلى جانب تشديد أمن الحدود. كما يظل التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان عاملاً حاسماً، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها التي قد تستفيد فيها خلايا داعش من تداخل المسؤوليات الأمنية.

وفي المقابل، لا يعني انتهاء المهمة العسكرية للتحالف انتهاء التعاون الدولي مع العراق. فالمصلحة العراقية تقتضي الحفاظ على شراكات أمنية واستخبارية وفنية مع الدول الصديقة، ولكن ضمن إطار مختلف عن مرحلة الوجود العسكري المباشر. ويتيح هذا النموذج للعراق الاستفادة من الخبرات والتقنيات وتبادل المعلومات والتدريب من دون الاعتماد على انتشار عسكري أجنبي دائم.

ومن ثم، فإن نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب سيعتمد على قدرة بغداد على تحويل التطور الذي حققته مؤسساتها الأمنية خلال السنوات الماضية إلى منظومة وطنية متكاملة، تقوم على وحدة القرار الأمني والعسكري، وتكامل العمل الاستخباري والعملياتي، وحماية الحدود، وتعزيز احتكار الدولة للسلاح.

وتنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى تمتلك المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية القدرة على منع تنظيم داعش من إعادة بناء قدراته والحفاظ على الاستقرار الأمني بعد انسحاب التحالف الدولي، وما المتطلبات التي ينبغي على بغداد

استكمالها لضمان نجاح المرحلة المقبلة؟ وتفترض الدراسة أن الانسحاب، إذا ترافق مع تعزيز القدرات الوطنية والحفاظ على التعاون الاستخباري والفني مع الشركاء الدوليين، يمكن أن يمثل فرصة لترسيخ سيادة الدولة واستقلال قرارها الأمني. أما إذا ترافق مع استمرار الثغرات في مجالات الاستخبارات والاستطلاع والقوة الجوية وأمن الحدود والتنسيق العملياتي، فقد يخلق بيئة يمكن أن تستغلها بقايا داعش لإعادة تنظيم صفوفها وتوسيع نشاطها.

وبذلك، فإن معيار نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب لن يكون غياب الهجمات الإرهابية لفترة قصيرة، بل قدرة الدولة العراقية على بناء منظومة أمنية مستدامة تستبق التهديدات، وتمنع تشكل الفراغات الأمنية، وتحافظ على وحدة القرار الأمني والعسكري، بما يعزز قدرة العراق على حماية أمنه الوطني في بيئة إقليمية متغيرة.

أولاً: دوافع انسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق

لا ينبغي النظر إلى انسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق بوصفه نهايةً لمهمة عسكرية بدأت في ظروف استثنائية عام 2014، بل باعتباره جزءاً من مسار أوسع لإعادة ترسيخ السيادة العراقية وتعزيز استقلال القرار الأمني. فقد تشكل التحالف في أعقاب سيطرة داعش على مساحات واسعة من البلاد وانهيار عدد من الوحدات العسكرية والأمنية، وكان وجوده آنذاك عاملاً مهماً في دعم القوات العراقية واستعادة الأراضي التي سيطر عليها التنظيم.

غير أن البيئة الأمنية تغيرت بصورة جوهرية منذ ذلك الحين. فقد استعادت القوات العراقية السيطرة على الأراضي التي كان داعش يسيطر عليها، وتراجعت قدرة التنظيم على شن عمليات واسعة، فيما اكتسبت المؤسسات العسكرية والأمنية خبرة أكبر في مكافحة الإرهاب والاستخبارات والعمليات الخاصة. وبذلك تحول التهديد من تنظيم يسيطر على الأرض إلى خلايا سرية تعتمد الهجمات المحدودة والكمائن والعمليات غير المتناظرة.

وفي ظل هذا التحول، لم يعد الوجود العسكري الأجنبي المباشر يحتفظ بالأهمية الأمنية والسياسية التي كانت له عام 2014، الأمر الذي أتاح الانتقال تدريجياً إلى نموذج يقوم على التعاون الأمني والاستخباري والتدريب والدعم الفني، مع تحمّل العراق المسؤولية الأساسية عن أمنه الوطني.

استكمال السيادة الوطنية واستقلال القرار الأمني

يمثل استكمال السيادة الوطنية أحد أبرز دوافع إنهاء الوجود العسكري للتحالف. فاستمرار وجود قوات أجنبية على الأراضي العراقية، حتى في إطار التدريب والاستشارة، قد يُفسَّر سياسياً وشعبياً بوصفه استمراراً للاعتماد الخارجي في إدارة الملف الأمني.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في بلد عانى طويلاً من التدخلات الخارجية وتحول، في مراحل مختلفة، إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن تولي الدولة العراقية مسؤولية أمنها، وتحديد أولوياتها العسكرية والأمنية بصورة مستقلة، يشكلان

ركناً أساسياً في ترسيخ السيادة. ولا تعني السيادة القطيعة مع الشركاء الدوليين، بل إعادة تنظيم العلاقة معهم على أساس الشراكة لا الاعتماد، بحيث تكون المساعدة الخارجية داعمة للقدرات العراقية وليست بديلاً عنها.

تطور قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية

أسهمت الخبرة التي راكمتها القوات العراقية منذ عام 2014 في تهيئة الظروف لإنهاء المهمة العسكرية للتحالف. فقد خاض الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والقوة الجوية والأجهزة الاستخبارية والتشكيلات الأمنية الأخرى عمليات واسعة ضد داعش، واكتسبت خبرة متقدمة في العمليات الخاصة، وجمع المعلومات، وملاحقة الخلايا، وتنفيذ العمليات الاستباقية.

ومع تراجع قدرة داعش على السيطرة على الأراضي، أصبح التحدي الأساسي يتمثل في اكتشاف خلاياه وملاحقتها في المناطق الصحراوية والجبلية والنائية، ومنع إعادة بناء شبكاته التنظيمية واللوجستية. ولذلك، فإن الانتقال إلى مرحلة ما بعد التحالف لا ينبغي أن يكون مجرد اختبار لقدرة القوات العراقية على العمل من دونه، بل خطوة نحو بناء قدرة وطنية مستدامة تتناسب مع طبيعة التهديد الجديدة.

الاستجابة للضغوط السياسية والمجتمعية الداخلية

ارتبط الوجود العسكري الأجنبي في العراق، ولا سيما الأميركي، بجدل سياسي ومجتمعي مستمر حول السيادة وحدود التدخل الخارجي. وقد تصاعدت المطالب بإنهاء هذا الوجود بعد اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في كانون الثاني/يناير 2020 قرب مطار بغداد. وفي أعقاب ذلك، أصدر مجلس النواب العراقي قراراً يدعو الحكومة إلى العمل على إنهاء وجود القوات الأجنبية.

ومن ثم، يمثل الانسحاب استجابةً لمسار سياسي داخلي متراكم، كما يمنح الحكومة مساحة أوسع لإدارة علاقاتها الأمنية مع واشنطن وشركائها الدوليين وفق المصالح العراقية، ويحد من توظيف قضية الوجود الأجنبي في الصراعات السياسية الداخلية.

الحد من تحويل العراق إلى ساحة للمواجهة بين الولايات المتحدة والفصائل المسلحة

كان الوجود العسكري الأميركي أحد عوامل التوتر بين واشنطن وبعض الفصائل المسلحة العراقية، إذ شهد العراق خلال السنوات الماضية هجمات على القوات والمصالح الأميركية، أعقبتها ضربات أميركية استهدفت مواقع لفصائل مسلحة، الأمر الذي جعل الأراضي العراقية، في بعض الأحيان، ساحة مباشرة للصراع بين الطرفين.

ومن شأن إنهاء الوجود العسكري للتحالف أن يقلل أحد مصادر

الاحتكاك المباشر، ويمنح بغداد مساحة أكبر لإدارة علاقتها مع واشنطن من خلال الشراكة الأمنية الثنائية. غير أن تحقيق ذلك يتطلب قدرة الدولة العراقية على فرض سيطرتها على المجال الأمني، ومنع استخدام أراضيها منصةً للهجمات أو ساحةً لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

تغير البيئة الإقليمية والدولية وإعادة تعريف الشراكة مع العراق

لا ينفصل الانسحاب عن التحولات التي طرأت على البيئة الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة. فقد تغيرت طبيعة التهديد الذي واجهه العراق منذ عام 2014، كما تغيرت أولويات الولايات المتحدة وشركائها، مع تزايد الاتجاه نحو تقليص العمليات العسكرية المباشرة والاعتماد على أشكال أكثر مرونة من التعاون الأمني.

وفي المقابل، يسعى العراق إلى تنويع علاقاته الخارجية وتعزيز قدرته على إدارة مصالحه الأمنية بعيداً عن الارتباط الدائم بوجود عسكري أجنبي. لذلك، فإن الانتقال من الوجود العسكري المباشر إلى الشراكة الأمنية ينسجم مع توجه بغداد نحو علاقات أكثر توازناً واستقلالاً.

ولا يعني ذلك انتهاء التعاون الدولي، وإنما إعادة تعريفه ليتركز على تبادل المعلومات الاستخبارية، والتدريب، والدعم الفني، وتطوير القدرات، مع بقاء القرار الأمني والعسكري بيد المؤسسات العراقية.[2]

الانتقال من الاعتماد الخارجي إلى بناء القدرة الوطنية

يمثل الانسحاب فرصة لإعادة بناء العلاقة مع الشركاء الدوليين على أساس تطوير القدرات العراقية، لا استمرار الاعتماد على الدعم العسكري الخارجي. ولذلك، فإن نجاح الانسحاب لا يُقاس بعدد القوات الأجنبية التي تغادر العراق، وإنما بقدرة المؤسسات الوطنية على سد الفجوات التي قد تنشأ بعد انتهاء المهمة العسكرية للتحالف.

وتبرز في هذا السياق الحاجة إلى تعزيز القدرات الاستخبارية، والاستطلاع والمراقبة، والقوة الجوية، والضربات الدقيقة، وأمن الحدود، والاتصالات، وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية. وتزداد أهمية هذه القدرات في مواجهة داعش، الذي يعتمد حالياً على خلايا صغيرة وشبكات سرية تنشط في المناطق النائية والصحراوية والحدودية.

2. https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%91%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8%D9%87

كما يتطلب نجاح المرحلة المقبلة رفع مستوى التنسيق بين الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والأجهزة الاستخبارية والحشد الشعبي وقوات البيشمركة، وتعزيز آليات التنسيق بين بغداد وأربيل. ويظل تأمين الحدود العراقية، ولا سيما الحدود مع سوريا، أحد أهم الاختبارات، نظراً إلى إمكانية استغلالها في حركة العناصر الإرهابية وإعادة بناء شبكات التنظيم.

وعليه، ينبغي أن يترافق الانسحاب مع خطة وطنية لسد الفجوات الأمنية والتقنية، بحيث لا يتحول الانتقال من الوجود العسكري الأجنبي إلى اعتماد غير مدروس على القدرات الوطنية من دون توفير الموارد والتقنيات وآليات العمل الضرورية.

ثانياً: مدى استعداد العراق لمرحلة ما بعد انسحاب التحالف الدولي

يمثل مدى استعداد العراق لتحمل المسؤولية الأساسية عن أمنه الوطني أحد أهم الأسئلة التي تطرحها مرحلة ما بعد انسحاب التحالف الدولي ضد داعش. فنجاح الانسحاب لا يُقاس بمجرد مغادرة القوات الأجنبية، وإنما بقدرة المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية على مواصلة مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، والاستجابة السريعة للتهديدات، اعتماداً على قدراتها الوطنية وبأقل قدر ممكن من الاعتماد المباشر على الدعم العسكري الخارجي.

وخلال السنوات الماضية، حقق العراق تقدماً ملحوظاً في بناء قدراته العسكرية والأمنية، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. فقد راكم الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والشرطة والأجهزة

الاستخبارية والحشد الشعبي خبرة عملياتية واسعة من خلال المعارك التي خاضتها ضد تنظيم داعش، وأسهمت هذه التشكيلات في استعادة المدن والمناطق التي سيطر عليها التنظيم وإنهاء سيطرته الإقليمية على الأراضي العراقية. وبالمقارنة مع الوضع الذي كان قائماً عام 2014، أصبحت المؤسسات العراقية أكثر خبرة وقدرة على التخطيط للعمليات وتنفيذها وإدارة التهديدات الأمنية بصورة مستقلة.

غير أن تطور القدرات العراقية لا يعني الوصول إلى الاكتفاء الأمني الكامل. فطبيعة التهديد الذي يمثله داعش تغيرت بصورة جوهرية؛ إذ لم يعد التنظيم قادراً على السيطرة على مدن واسعة أو الاحتفاظ بأراضٍ كبيرة كما كان عليه الحال خلال الفترة 2014–2017، وإنما يعتمد بدرجة أكبر على الخلايا السرية والكمائن والاغتيالات والهجمات المحدودة وعمليات الاستنزاف، مستفيداً من المناطق الصحراوية والجبلية والنائية لإعادة تنظيم صفوفه والحفاظ على شبكاته.

وبذلك، فإن مواجهة داعش في مرحلته الحالية لا تتطلب زيادة أعداد القوات بقدر ما تتطلب تطوير القدرات النوعية. ويأتي في مقدمة هذه القدرات جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها، والاستطلاع والمراقبة الجوية، والقدرات التقنية والتكنولوجية، والقوة الجوية، وتنفيذ الضربات الدقيقة، فضلاً عن الدعم الفني واللوجستي. فمواجهة الخلايا الصغيرة والمتحركة في المناطق النائية تعتمد بصورة أساسية على القدرة على اكتشافها وتعقبها وتحديد مواقعها قبل تحول نشاطها إلى تهديد أوسع.

ويمثل التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية أحد الاختبارات المهمة أيضاً. فعلى الرغم من أهمية الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والشرطة والحشد الشعبي وقوات البيشمركة ضمن منظومة الأمن الوطني، فإن تعدد التشكيلات والهياكل القيادية قد يفرض تحديات أمام تبادل المعلومات وتنسيق العمليات وتوحيد إجراءات الاستجابة. وتزداد حساسية هذه المسألة في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، حيث يمكن لضعف التنسيق بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة أن يترك ثغرات أمنية تستغلها خلايا داعش للتحرك وإعادة بناء شبكاتها.

وتبقى الحدود العراقية–السورية من أكثر الملفات حساسية في مرحلة ما بعد الانسحاب. فاستمرار حالة عدم الاستقرار في سوريا، إلى جانب وجود شبكات مرتبطة بداعش في بعض المناطق، يجعل حماية الحدود الغربية للعراق عاملاً حاسماً في منع تسلل العناصر الإرهابية وانتقال الأسلحة والمعدات والموارد والخبرات العملياتية. ومن ثم، فإن الحفاظ على مستوى مرتفع من المراقبة والاستطلاع والسيطرة على المناطق الحدودية سيكون ضرورياً لمنع تحول الحدود إلى مصدر لإعادة تنشيط التنظيم داخل العراق.

كما ستشكل سرعة الاستجابة ودقة العمليات عاملاً أساسياً في قياس الجاهزية العراقية. فأسلوب داعش الحالي يقوم على تنفيذ هجمات محدودة ثم الانسحاب إلى مناطق نائية أو صعبة الوصول، الأمر الذي يفرض على الأجهزة العراقية امتلاك قدرة متقدمة على

الإنذار المبكر، وتحديد مصادر التهديد، وتحريك القوات بسرعة، وتنفيذ عمليات دقيقة قبل تمكن الخلايا من إعادة الانتشار.

وعليه، يمكن القول إن العراق يمتلك اليوم مستوى مرتفعاً نسبياً من الجاهزية البشرية والخبرة العملياتية لتحمل المسؤولية الأساسية عن أمنه، لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الاكتفاء الأمني الكامل. وتتركز الفجوة الرئيسية في عدد من القدرات النوعية، ولا سيما الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والقدرات الجوية والضربات الدقيقة والدعم الفني والتكنولوجي. ولذلك، فإن التحدي أمام بغداد لا يتمثل في بناء منظومة أمنية جديدة من الصفر، وإنما في استكمال القدرات التي تسمح لهذه المنظومة بالعمل بصورة مستقلة ومستدامة.

ويتطلب سد هذه الفجوات تطوير منظومات جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية، وتعزيز الاستطلاع والمراقبة الجوية، ورفع كفاءة القوة الجوية، وتحسين القدرة على تنفيذ الضربات الدقيقة، وتشديد أمن الحدود، وتطوير أنظمة الاتصالات وتبادل المعلومات، فضلاً عن تعزيز التنسيق العملياتي بين المؤسسات العسكرية والأمنية وبين بغداد وأربيل. وتمثل هذه الإجراءات، مجتمعةً، الشرط الأساسي لتحويل الخبرة المتراكمة لدى القوات العراقية إلى قدرة أمنية وطنية متكاملة.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يعني تعزيز القدرات الوطنية الانقطاع عن التعاون الدولي. فمرحلة ما بعد الانسحاب يمكن أن تقوم على نموذج مختلف عن الوجود العسكري المباشر، بحيث تستمر الاستفادة من التدريب وتبادل المعلومات والخبرات والدعم الفني والتكنولوجي

ضمن شراكات أمنية محددة، بينما تتولى المؤسسات العراقية مسؤولية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار الأمني والعسكري داخل البلاد. وبهذا المعنى، فإن المطلوب ليس استبدال التعاون الدولي بالاعتماد الكامل على الذات، وإنما الانتقال من الاعتماد على الوجود العسكري الأجنبي إلى الاستفادة من الشراكات الدولية في تطوير القدرة الوطنية.

وبناءً على ذلك، يبدو العراق اليوم أكثر استعداداً لتحمل مسؤوليته الأمنية مقارنة بمرحلة ما قبل تشكيل التحالف الدولي، لكنه لا يزال يواجه فجوات نوعية ينبغي معالجتها لضمان استدامة هذا الاستعداد. ومن ثم، فإن نجاح الانسحاب لن يتحدد بغياب القوات الأجنبية بقدر ما سيتحدد بقدرة بغداد على تحويل الخبرة العملياتية المتراكمة إلى قدرات وطنية مستدامة، مع الحفاظ على شراكات دولية محددة تحترم السيادة العراقية.

وعليه، لا ينبغي أن تقوم المرحلة المقبلة على ثنائية «الوجود الأجنبي أو القطيعة مع التعاون الدولي»، بل على صيغة ثالثة تقوم على أمن وطني عراقي مدعوم بشراكات دولية محددة. وفي هذه الصيغة، تصبح مسؤولية الأمن داخل العراق عراقية بالدرجة الأولى، بينما يتركز دور الشركاء الدوليين في المجالات التي لا تزال بغداد بحاجة فيها إلى خبرات أو تقنيات أو معلومات متقدمة. وإذا نجحت الدولة العراقية في سد فجواتها الاستخبارية والتقنية والجوية والحدودية وتعزيز التنسيق بين مؤسساتها الأمنية، فإن انسحاب التحالف يمكن أن يتحول من مجرد إنهاء لمهمة عسكرية إلى خطوة مهمة في ترسيخ السيادة

ونضج منظومة الأمن الوطني العراقي. أما إذا بقيت هذه الفجوات دون معالجة، فقد تتحول إلى «فجوة في القدرات» تستطيع خلايا داعش استغلالها لإعادة تنشيط شبكاتها وتهديد الاستقرار الأمني.

ثالثاً: التداعيات الإقليمية لانسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق

لا يقتصر أثر انسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق على إعادة تشكيل البيئة الأمنية الداخلية، بل يمكن أن يمتد إلى موازين القوى والترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط. فالعراق يحتل موقعاً جيوسياسياً محورياً عند تقاطع دوائر أمنية متعددة؛ فهو يجاور إيران وسوريا وتركيا، ويرتبط في الوقت نفسه بعمقه العربي والخليجي، الأمر الذي جعله خلال العقود الماضية ساحة لتفاعل وتنافس القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن انتهاء المهمة العسكرية للتحالف يمثل تحولاً في طبيعة البيئة الأمنية المحيطة بالعراق، وقد يفتح المجال أمام إعادة توزيع أدوار النفوذ والتنافس والتعاون داخله.

ويأتي مستقبل الدور الأميركي في مقدمة التداعيات المحتملة. فانسحاب القوات العسكرية لا يعني بالضرورة انتهاء النفوذ الأميركي في العراق، بل يُرجح أن يؤدي إلى انتقاله من الوجود العسكري المباشر إلى أدوات أكثر مرونة، تشمل التعاون الاستخباري والتدريب والدعم الفني وتبادل المعلومات وتوفير بعض التجهيزات والمساعدات الأمنية. وبذلك، قد تنتقل العلاقة العراقية–الأميركية من نموذج يرتكز على المهمة العسكرية للتحالف إلى نموذج يقوم على الشراكة

الأمنية الثنائية، بما يسمح لواشنطن بالحفاظ على حضورها وتأثيرها في المعادلة الأمنية العراقية مع تقليص الكلفة والمخاطر المرتبطة بالانتشار العسكري المباشر.

وفي المقابل، قد يؤدي تراجع الوجود العسكري الأميركي إلى توسيع هامش الحركة أمام القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إيران. فقد كان الوجود الأميركي في العراق أحد أبرز مصادر التوتر بين طهران وواشنطن، وتحولت الأراضي العراقية في مراحل مختلفة إلى ساحة للمواجهة المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين. ومن شأن تقليص هذا الوجود أن يخفف أحد مصادر الاحتكاك، وأن يوفر بيئة أكثر ملاءمة لتطوير العلاقات العراقية–الإيرانية. إلا أن ذلك لا يعني تحول العراق إلى مجال نفوذ إيراني حصري، إذ إن استمرار الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، إلى جانب انفتاح بغداد المتزايد على محيطها العربي والإقليمي، سيبقي التنافس على التأثير في العراق قائماً، وإن انتقل تدريجياً من الأدوات العسكرية إلى الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وتزداد أهمية هذه المعادلة في ضوء سعي بغداد إلى تبني سياسة خارجية أكثر توازناً. فكلما تمكن العراق من إدارة علاقاته مع واشنطن وطهران والدول العربية وتركيا بصورة متوازنة، ازدادت قدرته على تحويل موقعه الجغرافي من مصدر للتنافس إلى أداة للتواصل الإقليمي. وفي هذه الحالة، يمكن للعراق أن يعزز دوره بوصفه مساحة للحوار وخفض التوتر بين القوى المتنافسة، بدلاً من أن يبقى ساحةً لتصفية حساباتها.

أما على المستوى الأمني، فمن المرجح أن تزداد أهمية شمال وغرب العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب. فملفات أمن الحدود، ونشاط حزب العمال الكردستاني، والعلاقة بين بغداد وأربيل، ووضع المناطق المتنازع عليها، ستفرض تحديات أكبر على المؤسسات العراقية. ومع تراجع الدور العسكري المباشر للتحالف، ستتحمل بغداد وأربيل مسؤولية أكبر عن إدارة هذه الملفات، الأمر الذي يجعل التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان عاملاً حاسماً في منع ظهور فراغات أمنية يمكن أن تستغلها الجماعات المسلحة.

وتكتسب المناطق المتنازع عليها أهمية خاصة في هذا السياق، بسبب تداخل المسؤوليات الأمنية بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة. فأي ضعف في التنسيق أو استمرار الخلافات السياسية قد يؤدي إلى وجود مناطق أقل تغطيةً أمنيةً، وهو ما يمكن أن تستغله خلايا داعش لإعادة الانتشار وتنفيذ عملياتها. كما قد يوفر استمرار هذه الثغرات مبررات إضافية لبعض القوى الإقليمية لمواصلة تدخلاتها الأمنية، بما يحد من قدرة الدولة العراقية على ترسيخ سيادتها على كامل أراضيها.

وتبقى الحدود العراقية–السورية إحدى أكثر حلقات الأمن الإقليمي حساسية. فاستمرار عدم الاستقرار في سوريا، ولا سيما في المناطق الشرقية، يمكن أن يوفر بيئة مناسبة لتحرك خلايا داعش وإعادة بناء شبكاتها البشرية واللوجستية عبر الحدود. ولذلك، فإن مستوى الأمن على الحدود الغربية للعراق لن يكون مسألة داخلية خالصة، بل

سيشكل جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي الأوسع. وكل تراجع في قدرات المراقبة والاستطلاع أو تبادل المعلومات قد يزيد مخاطر تسلل العناصر الإرهابية وانتقال الأسلحة والموارد والخبرات العملياتية بين البلدين.

ومن جهة أخرى، قد ينعكس انسحاب التحالف على علاقات العراق مع الدول العربية والخليجية. فمن ناحية، قد تثير محدودية الوجود العسكري الأميركي مخاوف لدى بعض هذه الدول من اتساع النفوذ الإيراني في العراق؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أن تدفعها المرحلة الجديدة إلى تعزيز انخراطها السياسي والاقتصادي والأمني مع بغداد. وهنا تبرز قدرة العراق على تقديم نفسه بوصفه دولة مستقلة القرار، لا ساحةً لمحاور الصراع، باعتبارها عاملاً أساسياً في تحديد طبيعة علاقاته مع محيطه العربي.

فإذا نجحت بغداد في الحفاظ على سياسة متوازنة، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه إدارة علاقاتها مع إيران وتركيا والولايات المتحدة على أساس المصالح الوطنية، فقد يتحول العراق تدريجياً من ساحة للتنافس الإقليمي إلى منصة للتفاعل الإقليمي. وهذا التحول من شأنه أن يمنح بغداد هامشاً أكبر في إدارة التوازنات المحيطة بها وتعزيز دورها في جهود الحوار وخفض التوتر في المنطقة.

غير أن مستقبل تنظيم داعش سيظل العامل الأكثر تأثيراً في تحديد النتائج الأمنية الإقليمية للانسحاب. فالتنظيم فقد قدرته على

السيطرة على مساحات واسعة كما حدث عام 2014، لكنه لم يفقد القدرة على العمل السري وتنفيذ الهجمات المحدودة واستغلال البيئات الهشة والحدود غير المستقرة. ولذلك، فإن نجاح العراق في منع عودة داعش لن تكون له آثار داخلية فقط، بل سيحد أيضاً من انتقال التهديد الإرهابي إلى دول الجوار.

وفي المقابل، فإن تزامن الانسحاب مع ضعف في القدرات الاستخبارية أو أمن الحدود أو التنسيق بين المؤسسات العراقية قد يمنح التنظيم فرصة لإعادة بناء شبكاته. وفي حال تطور هذا النشاط، فقد يتحول التهديد من مشكلة أمنية عراقية إلى تهديد عابر للحدود، ولا سيما في ظل الترابط الجغرافي والأمني بين العراق وسوريا. ومن هنا، فإن قدرة العراق على احتواء داعش ستصبح جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي، وليس مجرد مسؤولية وطنية منفصلة.

وعليه، فإن انسحاب التحالف الدولي لا يمثل نهاية للتنافس الإقليمي والدولي على العراق، وإنما تحولاً في طبيعة هذا التنافس وأدواته. فالتراجع في الوجود العسكري المباشر قد يقلل بعض مصادر الاحتكاك، لكنه في الوقت نفسه يمكن أن يفتح المجال أمام منافسة أكبر على النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني. وستكون قدرة الدولة العراقية على إدارة هذه المنافسة مرتبطة بمدى نجاحها في ترسيخ سيادتها، واحتكار قرارها الأمني، والحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف القوى.

وبذلك، فإن المرحلة المقبلة تضع العراق أمام خيار استراتيجي يتجاوز

ثنائية «الوجود الأجنبي أو القطيعة مع الخارج». فالبديل الأكثر ملاءمة يتمثل في بناء أمن وطني عراقي مدعوم بشراكات دولية وإقليمية محددة، تتولى فيه المؤسسات العراقية مسؤولية الأمن واتخاذ القرار، بينما يتركز دور الشركاء الخارجيين في التدريب وتبادل المعلومات والدعم الفني والتقني.

وإذا نجحت بغداد في الجمع بين بناء قدرة أمنية وطنية مستدامة، وإدارة حدودها بكفاءة، وتعزيز التنسيق بين مؤسساتها، واعتماد سياسة خارجية متوازنة، فإن انسحاب التحالف يمكن أن يتحول من مجرد نهاية لمهمة عسكرية إلى فرصة لإعادة تعريف موقع العراق في النظام الأمني الإقليمي.

وفي هذه الحالة، لن يكون العراق مجرد دولة تتلقى ترتيبات الأمن الإقليمي، بل يمكن أن يتحول تدريجياً إلى طرف فاعل في صياغتها، مستفيداً من موقعه الجغرافي وعلاقاته المتعددة وقدرته على التواصل مع مختلف الأطراف المتنافسة.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية للعراق بعد انسحاب التحالف الدولي

لا يتوقف مستقبل الأمن العراقي بعد انسحاب التحالف الدولي ضد داعش على انتهاء الوجود العسكري الأجنبي بقدر ما يتوقف على قدرة الدولة العراقية على إدارة المرحلة الانتقالية، وسد الفجوات في قدراتها الأمنية والعسكرية، والحفاظ على مستوى فاعل من التعاون الدولي، إلى جانب قدرتها على احتواء التحديات الداخلية

وإدارة التنافس الإقليمي. ومن هذا المنطلق، يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العراق بعد الانسحاب. ولا تمثل هذه السيناريوهات مسارات متعارضة بالضرورة، إذ يمكن أن تتداخل أو ينتقل العراق من أحدها إلى آخر وفقاً لتطور قدراته الوطنية، وطبيعة التهديدات الأمنية، ومستوى الاستقرار السياسي، وطبيعة علاقاته الإقليمية والدولية.

السيناريو الأول: الانتقال الناجح إلى أمن وطني مستقل

يقوم هذا السيناريو على نجاح العراق في نقل المسؤوليات الأمنية من التحالف الدولي إلى مؤسساته الوطنية بصورة تدريجية ومنظمة، من دون حدوث فراغ أمني جوهري. وفي هذه الحالة، تتمكن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية من تطوير قدراتها في مجالات الاستخبارات، والاستطلاع والمراقبة، والقوة الجوية، والطائرات المسيّرة، وحماية الحدود، وتنفيذ العمليات النوعية لمكافحة الإرهاب، بما يتيح لها التعامل مع التهديدات الأمنية اعتماداً بدرجة أكبر على قدراتها الوطنية.

ولا يعني الاستقلال الأمني انقطاع العراق عن شركائه الدوليين، بل استمرار التعاون مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية في مجالات التدريب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والاستشارات الفنية، والدعم التقني، وتطوير القدرات. غير أن هذا التعاون سيأخذ شكلاً مختلفاً عن مرحلة الوجود العسكري المباشر، بحيث تصبح الشراكة الخارجية عاملاً مسانداً للقدرات العراقية وليست بديلاً عنها.

ويرتبط نجاح هذا السيناريو، في الوقت نفسه، بقدرة الدولة على ترسيخ احتكارها الشرعي لاستخدام القوة وتوحيد القرار الأمني والعسكري. كما يتطلب تعزيز التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتكامل عمل المؤسسات الأمنية، ومنع وجود مراكز أمنية وعسكرية متنافسة خارج إطار الدولة. وإذا توافرت هذه الشروط، يمكن أن يتحول الانسحاب من مجرد انتهاء مهمة عسكرية دولية إلى نقطة تحول في مسار ترسيخ السيادة وبناء منظومة أمن وطني أكثر استقلالاً واستدامة.

السيناريو الثاني: استمرار التهديد المحدود والاستنزافي لداعش

يفترض هذا السيناريو استمرار نشاط داعش ضمن مستوى منخفض ومنظم بصورة سرية، من دون قدرة التنظيم على استعادة السيطرة على المدن أو إعادة إنتاج نموذج «الدولة» الذي ظهر عام ٢٠١٤. وفي هذه الحالة، يعتمد التنظيم على الخلايا الصغيرة، والكمائن، والاغتيالات، والهجمات المحدودة، والابتزاز والجباية غير المشروعة، بهدف الحفاظ على قدرته على الحركة وإبقاء مستوى من عدم الاستقرار الأمني.

ولا يتمثل هدف داعش في هذا السيناريو في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، وإنما في استنزاف القوات الأمنية، وإضعاف الثقة بقدرة الدولة، وإثارة الشعور بعدم الاستقرار، واستغلال الثغرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإعادة بناء شبكاته تدريجياً. وقد يسمح استمرار بعض الثغرات في مجالات الاستخبارات،

ومراقبة الحدود، والتنسيق بين المؤسسات الأمنية، لهذا النوع من التهديد بالبقاء لفترة طويلة من دون أن يتحول إلى تهديد وجودي للدولة.

ويبدو هذا السيناريو أكثر ترجيحاً من عودة داعش إلى نموذج السيطرة الإقليمية الذي مثّله عام ٢٠١٤، في ضوء التطور الذي شهدته القوات العراقية وخبرتها المتراكمة في مكافحة الإرهاب. إلا أن استمرار التنظيم بوصفه تهديداً مزمناً يفرض الحفاظ على الضغط الأمني والاستخباري، لأن تراجع العمليات الاستباقية قد يمنحه فرصة لإعادة بناء شبكاته. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي في هذا السيناريو لا يتمثل في القضاء العسكري الكامل على التنظيم، وإنما في منعه من استثمار الثغرات القائمة للتحول تدريجياً إلى شبكة أكثر تنظيماً وقدرة على الاستنزاف.

السيناريو الثالث: ظهور فجوة أمنية وإعادة بناء شبكات داعش

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر خطورة على الأمن الداخلي، ويتحقق إذا سبق انسحاب التحالف قدرة المؤسسات العراقية على تطوير البدائل الوطنية اللازمة، بما يؤدي إلى فجوة بين القدرات التي كان يوفرها التحالف وبين قدرة العراق على تعويضها. وقد تظهر هذه الفجوة بصورة خاصة في مجالات جمع المعلومات الاستخبارية، والاستطلاع والمراقبة، والقوة الجوية، وتنفيذ الضربات الدقيقة، والمراقبة الحدودية، والتنسيق العملياتي بين المؤسسات الأمنية.

وفي مثل هذه البيئة، يمكن لداعش استغلال المناطق الصحراوية والجبلية والنائية، فضلاً عن الثغرات على الحدود العراقية–السورية، لإعادة تنظيم خلاياه وتوسيع شبكاته اللوجستية والبشرية. كما يمكن أن تؤدي الخلافات السياسية والأمنية بين بغداد وأربيل، أو التنافس بين بعض التشكيلات المسلحة والمؤسسات الرسمية، إلى تشتيت القدرات الأمنية وإضعاف القدرة على تنفيذ استراتيجية وطنية موحدة لمكافحة الإرهاب.

وتزداد خطورة هذا المسار إذا تزامن الضعف الأمني مع أزمات اقتصادية واجتماعية، أو تراجع مستوى الخدمات، وارتفاع البطالة والتهميش، بما قد يوفر بيئة أكثر ملاءمة للاستقطاب والتجنيد. ومع ذلك، لا تعني هذه الظروف بالضرورة عودة داعش إلى نموذج عام ٢٠١٤، نظراً إلى التطور الذي طرأ على القوات العراقية وخبرتها في مواجهة التنظيم. والأرجح أن يتخذ التهديد شكلاً أكثر لامركزية، يتمثل في إعادة بناء شبكات صغيرة قادرة على تنفيذ عمليات متفرقة واستنزاف الدولة وإدامة حالة من عدم الاستقرار.

السيناريو الرابع: عودة العراق إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي

لا تقتصر تداعيات انسحاب التحالف على الأمن الداخلي، بل يمكن أن تؤثر أيضاً في طبيعة التنافس الإقليمي والدولي داخل العراق. فمن جهة، قد يؤدي تراجع الوجود العسكري الأميركي إلى خفض مستوى الاحتكاك المباشر بين واشنطن وبعض الفصائل المسلحة، ومن جهة أخرى، قد يفتح المجال أمام إعادة ترتيب أدوات النفوذ والتنافس بين

القوى الإقليمية والدولية الساعية إلى تعزيز حضورها السياسي والأمني والاقتصادي في العراق.

وفي حال غياب رؤية عراقية متماسكة لإدارة هذه المنافسة، يمكن أن تتحول ملفات مثل أمن الحدود، والوضع في شمال العراق، والعلاقات بين بغداد وأربيل، ومكافحة الجماعات المسلحة، إلى قنوات للتدخل الخارجي أو التنافس بالوكالة. كما قد تدفع التوترات الإقليمية بعض الأطراف إلى توظيف الأراضي العراقية لتحقيق أهداف أمنية أو استراتيجية، بما يحد من قدرة بغداد على بناء سياسة أمنية مستقلة وموحدة.

وعليه، فإن تقليص الوجود العسكري الأميركي لا يعني بالضرورة انتهاء التنافس الخارجي على العراق، وإنما قد يؤدي إلى تغيير أدواته. فقد ينتقل التنافس من الانتشار العسكري المباشر إلى النفوذ السياسي، والشراكات الأمنية، والتعاون الاقتصادي، وتسليح القوات، والتأثير في المؤسسات والفاعلين المحليين. وفي هذه الحالة، سيكون التحدي الأساسي أمام بغداد هو منع تحول العراق مجدداً إلى ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف.

خلاصة السيناريوهات

تُظهر السيناريوهات الأربعة أن العامل الحاسم في مستقبل الأمن العراقي لن يكون الانسحاب بحد ذاته، وإنما كيفية إدارة العراق للمرحلة التي تليه. ويبدو استمرار التهديد المحدود والاستنزافي لداعش، مع قدرة القوات العراقية على احتوائه، السيناريو الأكثر قابلية للتحقق على المدى القريب، في حين تظل عودة التنظيم إلى نموذج السيطرة الإقليمية لعام ٢٠١٤ أقل احتمالاً في ظل تطور القدرات العراقية.

غير أن استمرار هذا الوضع أو انتقال العراق نحو أمن وطني أكثر استقلالاً سيعتمد على قدرته على سد الفجوات الاستخبارية والجوية والتقنية، وتأمين الحدود، ولا سيما الحدود العراقية–السورية، وتعزيز التنسيق بين بغداد وأربيل، وترسيخ وحدة القرار الأمني والعسكري. وفي المقابل، فإن أي تراجع حاد في هذه القدرات قد يفتح المجال أمام إعادة بناء شبكات داعش، بينما قد يؤدي تصاعد التنافس الإقليمي والدولي إلى تعقيد البيئة الأمنية حتى في حال بقاء التهديد الإرهابي تحت السيطرة.

وعليه، فإن نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب لا ينبغي أن يُقاس بمجرد مغادرة القوات الأجنبية، بل بقدرة الدولة العراقية على منع الفراغ الأمني، واحتواء داعش، وحماية حدودها، وتوحيد قرارها الأمني، وإدارة علاقاتها الخارجية بصورة متوازنة. وإذا تمكنت بغداد من تحقيق

هذه المعادلة، فقد يشكل الانسحاب بدايةً لمرحلة جديدة من ترسيخ السيادة وبناء أمن وطني أكثر استقلالاً؛ أما إذا اتسعت الفجوة بين انتهاء المهمة العسكرية للتحالف واكتمال القدرات الوطنية، فقد يدخل العراق مرحلة أمنية أكثر هشاشة واستنزافاً وتعقيداً، من دون أن يعني ذلك بالضرورة عودة داعش إلى صورته السابقة.

خامساً: المتطلبات والضرورات خلال المرحلة الانتقالية وما بعد انسحاب التحالف

يمثل انسحاب التحالف الدولي ضد داعش نقطة انتقال مهمة في مسار بناء منظومة الأمن الوطني العراقي، إلا أن نجاح هذه المرحلة لا يتوقف على إنهاء الوجود العسكري للتحالف، وإنما على قدرة الدولة العراقية على إدارة عملية الانتقال بصورة منظمة، وتعويض القدرات التي كانت توفرها الشراكة الدولية، ومنع ظهور فراغات أمنية أو مؤسسية يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية أو القوى المتنافسة. وعليه، فإن المرحلة الانتقالية ينبغي أن تُدار بوصفها عملية إعادة بناء للقدرة الأمنية الوطنية، لا مجرد عملية انسحاب عسكري. ويتطلب ذلك مجموعة مترابطة من الإجراءات الأمنية والمؤسسية والسياسية والتقنية، تبدأ بتنظيم عملية انتقال المسؤوليات وتنتهي ببناء شراكة دولية جديدة تحفظ سيادة العراق وتدعم قدراته الوطنية.

إدارة انتقالية منظمة ونقل كامل للمسؤوليات

يتمثل الشرط الأول في ضمان انتقال منظم للمسؤوليات التي كانت تضطلع بها قوات التحالف، ولا سيما في المجالات العملياتية والاستخبارية واللوجستية. وينبغي ألا يقتصر الانتقال على تسليم القواعد والمنشآت والمعدات، بل يجب أن يشمل تحديد المسؤوليات القانونية والتنفيذية، وضمان جاهزية المؤسسات العراقية لإدارة هذه المنشآت والقدرات بعد انتهاء المهمة.

وتبرز أهمية هذا الأمر في منع حدوث فجوة بين انتهاء المهمة العسكرية للتحالف وتولي المؤسسات العراقية مسؤولياتها بصورة كاملة. ولذلك، ينبغي أن تكون البدائل الوطنية في مجالات الاستطلاع والمراقبة، وجمع المعلومات وتحليلها، والدعم العملياتي وتبادل المعلومات الاستخبارية جاهزة قبل اكتمال الانسحاب، بما يجعل الانتقال عملية تدريجية ومدروسة، لا نقطة مفاجئة تترتب عليها مخاطر أمنية.

ترسيخ احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني

يُعد احتكار الدولة للسلاح والاستخدام المشروع للقوة أحد الشروط الأساسية لبناء أمن وطني مستقر بعد انسحاب التحالف. فوجود جهات تمتلك قدرات عسكرية مستقلة أو تتخذ قرارات أمنية خارج المؤسسات الرسمية يؤدي إلى تعدد مراكز القوة، ويضعف وحدة القرار الأمني، ويحد من قدرة الحكومة على إدارة التهديدات وفق استراتيجية وطنية موحدة.

ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تنظيم وضع التشكيلات المسلحة ضمن الإطار القانوني للدولة، ودمج العناصر المستوفية للشروط في المؤسسات الرسمية، ومنع أي نشاط عسكري مستقل خارج مؤسسات الدولة. ولا ترتبط أهمية هذا المسار بالأمن الداخلي فحسب، بل تمتد إلى السياسة الخارجية، إذ إن توحيد القرار الأمني يقلل احتمالات استخدام الأراضي العراقية في الصراعات الإقليمية والدولية.[3]

وفي هذا السياق، لا يبدو حصر السلاح مجرد إجراء أمني أو قانوني، بل يمثل اختباراً فعلياً لمدى قدرة الدولة العراقية على ترجمة تعزيز السيادة إلى واقع مؤسسي. فنجاح هذا المسار يتطلب توافقاً سياسياً واسعاً، إلى جانب قدرة الحكومة على بناء الثقة مع مختلف القوى والأطراف المسلحة، بما يضمن انتقالها التدريجي من منطق تعدد مراكز القوة إلى منطق الدولة والمؤسسات. كما أن معالجة هذا الملف بصورة متوازنة تظل ضرورية لتجنب تحول الانسحاب إلى مجرد تغيير في طبيعة مصادر التهديد، بدلاً من أن يكون خطوة نحو بناء منظومة أمنية عراقية أكثر توحيداً واستقلالاً.[4]

توحيد القيادة وتعزيز التكامل بين المؤسسات الأمنية

لا يمثل تعدد المؤسسات والقوات الأمنية بالضرورة نقطة ضعف، إذا كان يعمل ضمن منظومة قيادة موحدة وتوزيع واضح للصلاحيات. أما في حال غياب التنسيق وتبادل المعلومات، فقد يتحول تعدد الجهات

3. https://www.bayancenter.org/2026/09/16433/
4. https://asharq.com/politics/195739/

إلى مصدر للازدواجية والفجوات العملياتية وبطء الاستجابة.

لذلك، ينبغي تطوير آليات مؤسسية تجمع القوات المسلحة، وجهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة، والحشد الشعبي، والأجهزة الاستخبارية، وقوات البيشمركة ضمن منظومة متكاملة لتبادل المعلومات والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.

وتكتسب العلاقة الأمنية بين بغداد وأربيل أهمية خاصة في هذا السياق، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها التي قد تنشأ فيها فجوات أمنية نتيجة تداخل المسؤوليات. ومن ثم، ينبغي أن يتحول التنسيق بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة من ترتيبات ظرفية إلى آلية مؤسسية دائمة تشمل تبادل المعلومات، ومراكز التنسيق.

سد الفجوات الاستخبارية والجوية والتقنية

يمثل سد الفجوات في القدرات الاستخبارية والجوية والتقنية الاختبار الأكثر مباشرة لقدرة العراق على إدارة الأمن بعد الانسحاب. فقد تغيرت طبيعة تهديد داعش من السيطرة على الأراضي إلى العمل عبر الخلايا الصغيرة والشبكات السرية والكمائن والاغتيالات والعمليات المحدودة، الأمر الذي يجعل الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة أكثر أهمية من الانتشار البري واسع النطاق.

وعليه، يحتاج العراق إلى الاستثمار في الاستخبارات البشرية والتقنية، والاستطلاع الجوي، والطائرات المسيّرة، وتحليل البيانات، والاتصالات الآمنة، والمراقبة الحدودية، والقدرة على تنفيذ العمليات والضربات

الدقيقة. ولا تقتصر أهمية هذه القدرات على سد الفجوة الآنية التي قد يخلفها الانسحاب، وإنما تكمن في بناء قدرة وطنية مستدامة تقلل الاعتماد الخارجي على المدى الطويل. كما ينبغي أن يكون تطوير هذه القدرات مصحوباً بتأهيل الكوادر المتخصصة وبناء بنية تقنية قادرة على استيعاب التطورات المتسارعة في أساليب الحرب والاستخبارات ومكافحة الإرهاب.

تعزيز السيطرة على الحدود العراقية – السورية

ستظل الحدود العراقية – السورية من أكثر الملفات حساسية في منظومة الأمن الوطني، بسبب طبيعة البيئة الجغرافية، وعدم الاستقرار في سوريا، وإمكانية انتقال العناصر والأسلحة والموارد المرتبطة بالجماعات الإرهابية. ومن ثم، ينبغي تعزيز السيطرة الاستخبارية والعملياتية على الحدود الغربية من خلال دمج قوات حرس الحدود مع المراقبة الجوية والطائرات المسيّرة والمنظومات التقنية والاستخبارية. كما يمكن لتبادل المعلومات مع دول الجوار والشركاء الدوليين أن يدعم قدرة العراق على رصد حركة العناصر والموارد ومنع عمليات التسلل والتهريب المرتبطة بالجماعات الإرهابية. [5]

5. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1847584-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%81%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%88%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%84-%D8%B7%D9%85%D8%A7%D9%94%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9

ولا ينبغي فصل أمن الحدود الغربية عن أمن الحدود الشمالية والمناطق الواقعة ضمن مسؤولية إقليم كردستان، إذ يتطلب منع نشوء مناطق رخوة أمنياً تنسيقاً مستمراً بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة.

استمرار الضغط على بقايا داعش ومنع إعادة بناء شبكاته

لا يعني تراجع قدرات داعش وانتهاء سيطرته على الأراضي زوال خطره. ولذلك، فإن انتهاء مهمة التحالف ينبغي ألا يتبعه تراجع في مستوى العمليات الاستباقية ضد خلايا التنظيم.

ويتعين على القوات العراقية مواصلة عمليات الرصد والملاحقة والتفكيك، مع التركيز على المناطق الصحراوية والجبلية والريفية في نينوى وديالى وكركوك وصلاح الدين والأنبار، حيث يمكن للخلايا الصغيرة الاستفادة من الطبيعة الجغرافية لإخفاء تحركاتها.

كما ينبغي أن تتجاوز الاستراتيجية الأمنية التعامل مع الهجمات بعد وقوعها إلى استهداف البنية التنظيمية واللوجستية للتنظيم، عبر قطع مصادر التمويل، وتعقب شبكاته الاتصالية، ومنع التواصل بين الخلايا، واكتشاف البنية التحتية الداعمة لها قبل تحولها إلى تهديد عملياتي واسع.[6]

6. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thdyd-tnzym-dash-almstmr-fy-alraq-bd-anshab-althalf-aldwly

إدارة ملف معتقلي وعناصر داعش

يمثل ملف المعتقلين والعناصر المرتبطين بداعش تحدياً أمنياً يتجاوز البعد القضائي. فسلامة مراكز الاحتجاز، ومنع الهروب، واستكمال الإجراءات القانونية، ومنع إعادة تنظيم الشبكات داخل السجون، كلها عناصر مرتبطة مباشرة بمنع إعادة إنتاج التنظيم.

ولهذا، ينبغي تطوير منظومة متكاملة لإدارة هذا الملف تشمل حماية مراكز الاحتجاز، وتبادل المعلومات حول المعتقلين، وتعقب الروابط المالية والاتصالية، وتطوير برامج مناسبة لمنع إعادة إنتاج التطرف. فالسجون، في حال ضعف إدارتها، يمكن أن تتحول من أداة لاحتواء الخطر إلى بيئة لإعادة إنتاجه تنظيمياً وبشرياً.[7]

الحفاظ على التعاون الدولي ضمن نموذج جديد للشراكة

لا ينبغي أن يؤدي انتهاء المهمة العسكرية للتحالف إلى قطع التعاون الأمني مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية وسائر الشركاء الدوليين. فالعراق سيظل بحاجة إلى التدريب، وتبادل المعلومات، والاستشارات الفنية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير بعض القدرات التخصصية.

غير أن المرحلة الجديدة تتطلب إعادة تعريف هذا التعاون بحيث يقوم على الشراكة بدلاً من الوجود العسكري المباشر. وينبغي أن تبقى مسؤولية التخطيط واتخاذ القرار وتنفيذ العمليات بيد المؤسسات

7. https://www.bayancenter.org/2026/03/15372/

العراقية، في حين يركز التعاون الخارجي على التدريب والمعلومات والتكنولوجيا والمعدات والاستشارات.

ويكتسب إقليم كردستان أهمية خاصة في هذا الإطار، إذ يمكن استمرار برامج التدريب وبناء القدرات لقوات البيشمركة ضمن آليات منسقة مع الحكومة الاتحادية، بالتوازي مع تعزيز احترافيتها وتوحيدها وربطها مؤسسياً بالمنظومة الدفاعية العراقية.

الاستعداد للتهديدات المركبة وغير التقليدية

لن تقتصر البيئة الأمنية العراقية بعد الانسحاب على خطر داعش. فالهجمات بالطائرات المسيّرة، والتهديدات السيبرانية، والهجمات الصاروخية، والتغلغل الاستخباري، وتداعيات الصراعات الإقليمية، تمثل تحديات يمكن أن تتزايد أهميتها خلال المرحلة المقبلة.

ومن ثم، ينبغي تطوير منظومة أمنية قادرة على التعامل مع التهديدات التقليدية وغير المتماثلة والمركبة، من خلال تعزيز الدفاع الجوي، والأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحيوية، وأنظمة الإنذار المبكر، وتكامل العمل الاستخباري. ويتطلب ذلك أيضاً تنسيقاً أكبر بين بغداد وأربيل، خصوصاً في حماية المنشآت الحيوية والطاقة والمناطق الحدودية، بما يمنع وجود ثغرات مؤسسية يمكن أن تستغلها الجهات المعادية.

معالجة البيئة الاجتماعية والاقتصادية لإعادة إنتاج الإرهاب

لا يمكن تحقيق أمن مستدام من خلال الأدوات العسكرية وحدها. فالبطالة، وضعف الخدمات، والفساد، وضعف الحوكمة المحلية، والشعور بالتهميش السياسي والاجتماعي، يمكن أن توفر بيئات تستغلها الجماعات المتطرفة في الاستقطاب والتجنيد وإعادة بناء شبكاتها.

ومن هنا، ينبغي ربط مكافحة الإرهاب بسياسات التنمية والحكم الرشيد، ولا سيما في المناطق التي عانت من سيطرة داعش أو ما زالت تواجه ضعفاً في التنمية والخدمات. ويمكن لإعادة الإعمار، وتحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية، أن تقلل من العوامل التي تسمح بإعادة إنتاج التطرف. وبذلك، تصبح مكافحة الإرهاب جزءاً من مشروع أوسع لبناء الدولة وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، وليس مجرد ملف أمني منفصل.

بناء استراتيجية وطنية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب

يحتاج العراق إلى الانتقال من إدارة التهديد الإرهابي عبر عمليات أمنية متفرقة إلى استراتيجية وطنية طويلة الأمد تجمع بين الوقاية والاستباق والاستجابة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية جمع المعلومات وتحليلها، والسيطرة على الحدود، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التطرف، والتعاون الإقليمي والدولي، وإعادة التأهيل

والاندماج الاجتماعي.

وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية في توحيد أدوار المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخبارية والقضائية والتنفيذية، ووضع أهداف واضحة قابلة للقياس، بحيث تصبح مكافحة الإرهاب سياسة وطنية مستدامة وليست استجابة ظرفية لتطورات أمنية متغيرة. كما ينبغي أن يكون التعاون بين بغداد وأربيل جزءاً أصيلاً من هذه الاستراتيجية، وليس مجرد ترتيبات مؤقتة تفرضها ظروف ميدانية محددة.

الحفاظ على سياسة خارجية متوازنة ومنع تحول العراق إلى ساحة للصراع

يمثل الحفاظ على التوازن في العلاقات الخارجية أحد الشروط السياسية لنجاح مرحلة ما بعد الانسحاب. فتراجع الوجود العسكري الأميركي لا يعني انتهاء التنافس الإقليمي والدولي داخل العراق، بل قد يدفع القوى الخارجية إلى استخدام أدوات أكثر مرونة، تشمل النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني والعلاقات مع الفاعلين المحليين.

ومن ثم، تحتاج بغداد إلى الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا والدول العربية وسائر الشركاء الدوليين، ولكن ضمن سياسة تقوم على التوازن والمصلحة الوطنية، وتمنع استخدام الأراضي العراقية منصةً للمواجهة أو تصفية الحسابات.

وفي هذا السياق، ينبغي إدماج إقليم كردستان بصورة أكبر في صياغة المقاربة الوطنية للسياسة الأمنية والخارجية، ولا سيما في القضايا المرتبطة بأمن الحدود والعلاقات مع دول الجوار. فكلما اتسقت مواقف بغداد وأربيل، تراجعت فرص توظيف الانقسامات الداخلية من جانب القوى الخارجية.[8]

تكشف متطلبات المرحلة الانتقالية أن نجاح العراق بعد انسحاب التحالف الدولي لا يتوقف على الانسحاب العسكري بحد ذاته، بل على قدرة الدولة العراقية على إدارة الانتقال، وسد الفجوات في القدرات الوطنية، وترسيخ وحدة القرار الأمني، ومنع ظهور فراغات يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية أو القوى الخارجية. ومن هذا المنظور، يمثل التنسيق بين بغداد وأربيل، والتكامل بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة والأجهزة الأمنية والاستخبارية، أحد الاختبارات الأساسية لنجاح المرحلة المقبلة، ولا سيما في المناطق التي تتداخل فيها المسؤوليات الأمنية.

وبناءً على ذلك، يقوم الانتقال الناجح على ثلاثة مرتكزات مترابطة: بناء قدرة أمنية وطنية مستقلة، وترسيخ احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني، وإعادة تعريف التعاون الدولي على أساس الشراكة لا الوجود العسكري المباشر.

8. https://democraticac.de/?p=110343

وتتكامل هذه المرتكزات مع تأمين الحدود العراقية–السورية، ومواصلة الضغط على بقايا داعش، وإدارة ملف المعتقلين، والاستعداد للتهديدات المركبة، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تسهم في إعادة إنتاج التطرف.

وعليه، فإن المعيار الحقيقي لنجاح مرحلة ما بعد الانسحاب لا يتمثل في حجم الوجود الأجنبي الذي جرى إنهاؤه، وإنما في قدرة العراق على بناء أمن مستدام، ومنع إعادة بناء داعش، وحماية حدوده، وتوحيد قراره الأمني، وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيه، وإدارة علاقاته الخارجية بما يحول دون تحوله مجدداً إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي.

ومن ثم، يمكن أن يتحول انسحاب التحالف من نقطة مخاطرة محتملة إلى فرصة استراتيجية لترسيخ السيادة وإعادة بناء منظومة الأمن الوطني على أسس أكثر استقلالاً واستدامة. أما إذا لم يترافق تراجع الوجود العسكري الخارجي مع استكمال القدرات العراقية، فقد تنشأ فجوة أمنية ومؤسسية تسمح بإعادة إنتاج التهديدات الإرهابية. لذلك، فإن التحدي الأساسي أمام بغداد لا يكمن في العمل من دون التحالف فحسب، بل في الانتقال من الأمن المدعوم خارجياً إلى أمن وطني قادر على الاستمرار، ومن الاستجابة للتهديد إلى استباقه، ومن تعدد مراكز القوة إلى وحدة القرار الأمني.

الخاتمة

يمثل انسحاب التحالف الدولي ضد داعش من العراق نقطة تحول مهمة في مسار الأمن الوطني العراقي، إذ لا يقتصر على إنهاء مهمة عسكرية استمرت لأكثر من عقد، بل يعكس انتقال العراق إلى مرحلة تتزايد فيها مسؤولية مؤسساته الوطنية عن إدارة الأمن وحماية الاستقرار. وقد أصبح هذا الانتقال ممكناً بفعل تطور قدرات القوات العراقية، وتراجع قدرة داعش على السيطرة على الأراضي، وتزايد الحاجة إلى ترسيخ السيادة الوطنية، إلى جانب إعادة تعريف طبيعة العلاقة الأمنية بين العراق وشركائه الدوليين.

وتبين الدراسة أن العراق بات يمتلك، مقارنة بعام 2014، خبرة وقدرات أكبر في مجال مكافحة الإرهاب، وأن عودة داعش إلى نموذج السيطرة على المدن والأراضي تبدو أقل احتمالاً في ظل التحولات التي طرأت على قدرات التنظيم وطبيعة عمله. غير أن ذلك لا يعني انتهاء التهديد، إذ انتقل داعش إلى نمط أكثر مرونة يقوم على الخلايا السرية والكمائن والاغتيالات والهجمات المحدودة واستغلال المناطق الهشة أمنياً. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي أمام العراق لا يتمثل في مواجهة عودة داعش إلى صورته السابقة بقدر ما يتمثل في منع إعادة بناء شبكاته والحفاظ على القدرة على احتواء نشاطه الاستنزافي.

وتؤكد الدراسة أن الاختبار الأهم لمرحلة ما بعد الانسحاب لا يرتبط بعدد القوات العراقية أو الأجنبية، وإنما بالقدرات النوعية اللازمة لمواجهة طبيعة التهديد الجديدة، وفي مقدمتها الاستخبارات وتحليل المعلومات، والاستطلاع والمراقبة، والقدرات الجوية والطائرات المسيّرة، والضربات الدقيقة، وأمن الحدود، ولا سيما الحدود العراقية–السورية. كما أن تحويل هذه القدرات إلى منظومة وطنية مستدامة يتطلب توحيد القيادة والسيطرة، وترسيخ احتكار الدولة للسلاح، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخبارية.

وفي هذا السياق، يمثل التنسيق بين بغداد وأربيل وتكامل أدوار الجيش العراقي وقوات البيشمركة أحد الشروط الأساسية لاستقرار البيئة الأمنية، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها والمناطق التي تتداخل فيها المسؤوليات الأمنية. فأي فجوة في التنسيق يمكن أن توفر فرصاً أمام داعش أو غيره من الجماعات المسلحة لاستغلال الثغرات الجغرافية والمؤسسية، في حين أن بناء آليات دائمة لتبادل المعلومات والتخطيط والعمليات المشتركة يعزز قدرة الدولة على منع هذه الفجوات.

وفي المقابل، لا يعني انتهاء المهمة العسكرية للتحالف انتهاء الحاجة إلى التعاون الدولي. فاستمرار التدريب وتبادل المعلومات والدعم الفني ونقل الخبرات والتكنولوجيا يمكن أن يسهم في سد بعض الفجوات التي لا يزال العراق يواجهها، شرط أن يجري ذلك ضمن صيغة تقوم على الشراكة الأمنية تحت السيادة العراقية، لا على الوجود

العسكري الأجنبي المباشر. وبذلك، يصبح التعاون الدولي أداة لتعزيز القدرة الوطنية، لا بديلاً عنها.

وعلى المستوى الإقليمي، لن يؤدي انسحاب التحالف بالضرورة إلى إنهاء التنافس على العراق، وإنما قد يعيد تشكيل أدواته ومساراته. ولذلك، فإن الحفاظ على سياسة خارجية متوازنة، ومنع استخدام الأراضي العراقية ساحةً للصراعات الإقليمية والدولية، يمثلان امتداداً مباشراً للأمن الوطني، خصوصاً في ظل تعدد مصالح القوى الإقليمية والدولية وتداخلها داخل البيئة العراقية.

وبناءً على ذلك، يمكن تأكيد فرضية الدراسة في إطارها العام؛ فانسحاب التحالف يمكن أن يمثل فرصة لتعزيز سيادة العراق واستقلال قراره الأمني إذا تزامن مع استكمال القدرات الوطنية، وسد الفجوات الاستخبارية والجوية والتقنية والحدودية، وتوحيد القرار الأمني، وتعزيز التنسيق بين بغداد وأربيل، وترسيخ احتكار الدولة للسلاح، مع الحفاظ على التعاون الدولي الضروري. أما إذا سبق الانسحابُ استكمالَ هذه المتطلبات، فقد تنشأ فجوات أمنية ومؤسسية يمكن أن تستغلها بقايا داعش أو الفاعلون المسلحون، أو تتحول إلى مدخل لتزايد التنافس الإقليمي داخل العراق.

وعليه، فإن نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب لن يُقاس بمجرد مغادرة القوات الأجنبية، وإنما بقدرة الدولة العراقية على منع عودة داعش، وحماية حدودها، وتوحيد منظومتها الأمنية، وترسيخ احتكار الدولة

للقوة، وتعزيز التكامل بين بغداد وأربيل، وإدارة علاقاتها الخارجية باستقلالية وتوازن.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي أمام العراق لا يكمن في الاختيار بين الوجود الأجنبي والعزلة الأمنية، وإنما في بناء معادلة تجمع بين السيادة الوطنية، والقدرة الأمنية المستقلة، والتعاون الدولي المنضبط. وإذا نجحت بغداد في تحقيق هذه المعادلة، فإن انسحاب التحالف لن يكون مجرد نهاية لمهمة عسكرية، بل يمكن أن يشكل بداية لمرحلة جديدة في بناء الأمن الوطني العراقي وتعزيز استقلال القرار الأمني والاستراتيجي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org